تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأطفال في مصر:
نحو نظام عدالة صديق للطفل

حلقة نقاشية

تعزيز مشاركة الأطفال في الإجراءات القانونية: المسارات الجنائية والمدنية والإدارية

28 سبتمبر 2022
القاهرة، مصر

ملخص الحلقة النقاشية

MENA - OECD Governance Programme

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Embassy of Switzerland in Egypt

OECD

يهدف مشروع "نحو عدالة صديقة للطفل في مصر" إلى دعم تطوير نظام العدالة الصديقة للطفل في مصر من خلال تعزيز قدرات التنسيق المؤسسي ودعم فعالية نظام عدالة الطفل المصري من أجل حماية الأطفال في تماس مع القانون بشكل أفضل، وذلك إتساقاً مع الاستراتيجية الوطنية للطفل ورؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويتم تنفيذ المشروع من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدعم مالي من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

أهداف الحلقة النقاشية

أتاحت الحلقة مناقشة سبل تعزيز مشاركة الأطفال في مختلف الفروع الإجرائية في العدالة الجنائية والإدارية والمدنية على المستوى التنفيذي، وناقش المشاركون الخيارات التي يوفرها الإطار القانوني المصري، والأدوات المتاحة المستخدمة دوليًا لضمان المشاركة الصديقة للطفل والإصلاحات الممكنة التي يمكن تنفيذها في مصر. كما ناقشت الجهات الوطنية مع النظراء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أفضل الممارسات الدولية.

افتتح الحلقة النقاشية الأستاذ الدكتور طارق توفيق نائب وزير الصحة والسكان والمشرف على المجلس القومي للطفولة والأمومة، والمستشار علاء الشيمي، وكيل قطاع حقوق الانسان بوزارة العدل، والمستشار هشام جعفر محام عام أول وعضو مكتب حماية الطفل، والسيد عمرو سليمان مدير المشروع ومحلل سياسات بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

جمعت الحلقة النقاشية حوالي 35 مشاركًا من ممثلي الجهات الوطنية الرئيسية: وزارة العدل، وقضاة من مختلف فروع العدالة، والنيابة العامة وممثلي المجلس القومي للطفولة والأمومة، إلى جانب المشاركين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونظير المنظمة من كندا.

ملخص المناقشات

سلطت الحلقة النقاشية الضوء على الالتزام بالتنسيق الوطني بين الجهات المعنية لضمان دعم مشاركة الطفل وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل في الاجراءات الجنائية والمدنية والادارية.

الاطار القانوني والآليات الصديقة للطفل

مشاركة الطفل هي عندما يُسمح للأطفال بتقديم آرائهم أو وجهات نظرهم أو مدخلات عند اتخاذ قرار قد يؤثر عليهم. وهذا يشمل تقديم الأدلة في الإجراءات القضائية التي تؤثر عليهم عندما يكونون ضحايا أو شهود أو في نزاع مع القانون أو يتم الاستماع إلى آرائهم في قانون الأسرة أو مسائل حماية الطفل. وناقشت الحلقة الممارسات الجيدة بشأن كيفية إشراك الأطفال في صياغة القوانين وفي القرارات التي تؤثر على رفاههم، ومثال ذلك أشركت سلوفينيا الأعضاء الشباب في عملية تطوير قانون بارناهوس عام 2021. واستهدفت استراتيجية عدالة الشباب في أيرلندا للأعوام 2021-2027 تقديم دورات تدريبية متخصصة للمهنيين العاملين في نظام العدالة الجنائية لتقديم خدمات صديقة للطفل أكثر فعالية. واعتمدت فرنسا قانونًا جديدًا لحماية الطفل عام 2022 مكملًا للاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل، يدعم القانون الجديد تعزيز حق الطفل في الاستماع إليه في الإجراءات القضائية.

مصر طرف في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تؤكد على مشاركة الطفل ومصلحته الفضلى، ومثال ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989) التي تنص على أن الدول الأطراف يجب أن توفر للطفل "فرصة الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمسهم ". يعتبر الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل أن المصلحة الفضلى يجب ان تأخذ الاعتبار الأول في جميع الاجراءات التي تتعلق بالطفل. ولذلك، ينبغي ضمان التنفيذ الفعال لحقوق الأطفال لضمان سماع أرائهم وتطبيقها بشكل مناسب، بما يتفق مع مبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

تم عرض الاستراتيجيات الوطنية المختلفة والتي تؤكد جميعها على حق الطفل في الاستماع إليه والتعبير عن رأيه: تركز استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) بشكل خاص في محور الخامس على الحق في الحماية والحق في المشاركة؛

يسلط الإطار الاستراتيجي للطفولة والأمومة في مصر للأعوام 2018-2030 الضوء على أهمية تحسين آليات الحوكمة والحماية للأطفال ضمن المحور السادس. وتتضمن النتائج المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر فيما يتعلق بقضاء الأطفال:

- زيادة الوعي وتشجيع الأنشطة والمبادرات الخاصة بحقوق الطفل.
- ترسيخ مبدأ المصلحة الفضلى للطفل.
- دعم حق الطفل في التعبير عن رأيه.

ومع ذلك تظل الجهود التنسيقية بين الجهات المعنية ذات أهمية حاسمة لتعزيز الربط بين الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها على أرض الواقع. وأكدت وزارة العدل أن المصلحة الفضلى للطفل هي من الأولويات الوطنية وأنه تم إنشاء محاكم متخصصة للأطفال في مصر، وتحتوي محكمة الطفل على غرفة خاصة مرتبطة بغرفة المحكمة ولكنها مفصولة بجدار زجاجي حتى يتمكن الجاني من متابعة إجراءات القضية دون التواجد داخل المحكمة وبالتالي تجنب الصدمة النفسية للطفل. كما توجد خطة حالية لإنشاء المزيد من المحاكم المتخصصة في العاصمة الإدارية الجديدة والمدن الأخرى .ويتلقى القضاة أيضًا تدريبًا متخصصًا من قبل وزارة العدل قبل تعيينهم ويتم تعريفهم بإجراءات الأطفال.

تبادل الممارسات الجيدة

قدمت السيدة كلير فريد، نظيرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، جوانب من نظام عدالة الطفل الكندي، مع التركيز على نظام العدالة الجنائية والأطفال كضحايا وشهود وفي نزاع مع القانون. لا يوجد في كندا حد أدنى لسن الأطفال للإدلاء بشهادتهم في المحكمة ؛ يُفترض أن الأطفال لديهم القدرة على الشهادة والوعد ببساطة بقول الحقيقة. ويجب أن يكون الطفل قادرًا على فهم الأسئلة والرد عليها في المحكمة ؛ هناك عدة طرق يمكن للأطفال من خلالها الإدلاء بشهادتهم والحد من أي صدمة قد تصيبهم. على سبيل المثال، قد يحضر شخصاً داعماً للطفل أثناء الإدلاء بشهادته، وقد تتم الشهادة خارج قاعة المحكمة بواسطة حلقة مصورة مغلقة، أو داخل قاعة المحكمة ولكن خلف شاشة أو عن طريق تعيين محام لإجراء استجواب عندما يكون المتهم ممثلاً بنفسه. وينطبق قانون العدالة الجنائية للشباب الكندي (YCJA) على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 عامًا ويتناول المشاركة بعدة طرق ، بما في ذلك:

- حدود الاستجواب من قبل الشرطة
- التمثيل القانوني
- التدابير خارج نطاق القضاء (التحويل)
- المشاركة في المؤتمرات
- خطط إعادة الدمج

التمثيل القانوني للأطفال في نزاع مع القانون

يؤكد أيضاً قانون العدالة الجنائية للشباب الكندي (YCJA) أن للشباب الحق في الاستعانة بمحامٍ بموجب القسم 25 :

- عند استجواب الشرطة
- في جلسات الاستماع بكفالة ما قبل المحاكمة
- في المحاكمة
- عند النطق بالحكم
- في جلسات المراجعة يجب إبلاغ الشباب بحقوقهم في كل مرحلة من مراحل العملية، وإذا كانوا يرغبون في توكيل محام، لكنهم غير قادرين على الحصول على تمثيل قانوني، يجب على المحكمة أن تأمر بتعيين ممثل قانوني .

وبالتالي فان الطرق الأخرى التي يمكن للأطفال المشاركة من خلالها في عملية صنع القرار في إطار قانون العدالة الجنائية للشباب الكندي هي:

1) التدابير خارج نطاق القضاء (تدابير أخرى غير الإجراءات القضائية المستخدمة للتعامل مع شاب يزعم أنه ارتكب جريمة) ؛
2) المؤتمر - مجموعة من الأشخاص يتم جمعهم لتقديم المشورة إلى ضابط شرطة أو القاضي أو قاضي الصلح أو المدعي العام أو مدير المقاطعة أو عامل الشباب الذي يُطلب منه اتخاذ قرار بموجب قانون العدالة الجنائية للشباب الكندي (يمكن أن تشمل المؤتمرات الآباء والضحية وممثلي المجتمع والأهم هم الشباب)
3) خطة إعادة الإدماج – عند الحكم بالايداع، يتطلب قانون العدالة الجنائية للشباب الكندي أن يتم التعامل مع الشباب من خلال شباب للتخطيط لإعادة دمجهم في المجتمع.

تعزيز الحق في الاستماع واستخدام الأدوات الملائمة للأطفال

أطلق المجلس القومي للطفولة والأمومة برلمان الطفل بالتنسيق مع خط نجدة الطفل الذي يهدف إلى تدريب الأطفال على الخطوات اللازمة للانخراط في المسارات المدنية والإدارية.

سيتم تدريب مجموعة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 16 عامًا ليصبحوا أعضاء دائمين في لجنة الحماية حيث أن هناك حاجة لتثقيف الأطفال حول حقوقهم وواجباتهم وتمكينهم من المشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم.

في كندا، يتم اشراك الأطفال في إجراءات قانون الأسرة وقرارات الأبوة والأمومة (الحضانة والرؤية) بناءً على مبدأ المصلحة الفضلى للطفل، مما يعني أن أي تفضيلات ووجهات نظر للطفل يجب أن تؤخذ في الاعتبار، ولكنها ليست حاسمة، "سماع صوت الطفل" هو مبدأ مستخدم في كندا من خلال التقييمات والمقابلات القضائية والوساطة.

الخطوات التالية

- متابعة المناقشات وتبادل الممارسات الجيدة بين الجهات المعنية لضمان مشاركة الطفل في الإجراءات القانونية مع اعطاء الاعتبار الأول المصلحة الفضلى للطفل.
- ستعقد ورش عمل تشاورية مع المؤسسات المعنية في ديسمبر لمناقشة النسخة النهائية للتقييم الاستراتيجي وتوصياته.
- تطوير كتيب إرشادات الممارسات الجيدة وخارطة طريق بناءً على الخبرات المتبادلة وتوصيات المراجعة الاستراتيجية وذلك بحلول منتصف عام 2023.
- عقد ورش لبناء القدرات ودورات تركز على جوانب محددة من نظام عدالة الطفل في الربع الأخير من عام 2022 وخلال عام 2023.

لمزيد من المعلومات

- Governance - Organisation for Economic Co-operation and Development (oecd.org)
- Library - Organisation for Economic Co-operation and Development (oecd.org)
- OECD/Open Society Foundations (2019), Legal Needs Surveys and Access to Justice, OECD Publishing, Paris.
- Egyptian Law no. 12 of 1996 promulgating the Child Law amended by Law no. 126 of 2008